

تقرير
اللجنة الجامعية المخصصة
للاستعراض والتقييم النهائيين
لبرنامج عمل الأمم المتحدة
من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية
في إفريقيا للفترة 1986 - 1990

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والأربعون
الملحق رقم ٤١ (A/46/41)



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٩٢

ملاحظة

تشتالف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق
الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١	٣ - ١ مقدمة
١	١٤ - ٤ مسائل تنظيمية
١	٥ - ٤ افتتاح الدورة ومدتها
٢	٦ - ١١ الحضور
٤	٧ - ١٢ انتخاب أعضاء المكتب
٤	١٣ - ١٢ إقرار جدول الأعمال
٤	١٤ الوثائق
٥	٢٢ - ١٥ الاجراء الذي اتخذته اللجنة المخصصة
٦	٢٣ توصيات اللجنة المخصصة المقدمة إلى الجمعية العامة

أولاً - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن استعراض وتقدير منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الاتصال الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، إجراء استعراض وتقدير نهائيين لتنفيذ برنامج العمل في دورتها السادسة والأربعين .

٢ - وقررت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٨/٤٥ ألف المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، إنشاء لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة في الدورة الخامسة والأربعين كي تعد للدورات السادسة والأربعين الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الاتصال الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وقررت الجمعية أيضاً أن تجتمع اللجنة الجامعية المخصصة لمدة ١٠ أيام عمل في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قبل انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

٣ - وفي القرار نفسه ، قررت الجمعية العامة الدعوة إلى عقد دورة تنظيمية لمدة لا تزيد عن يومي عمل للجنة الجامعة المخصصة في نيسان/أبريل ١٩٩١ لاعتماد الترتيبات المتعلقة بعملها .

ثانياً - مسائل تنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٤ - قامت اللجنة المخصصة الجامعية المعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الاتصال الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بعقد دورة تنظيمية (الجلسة الأولى) بالمقرب في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ . وعقدت اللجنة المخصصة الجامعية جلساتها من الثانية إلى التاسعة في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . كما عقدت اللجنة المخصصة جلسات غير رسمية .

٥ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ، قررت اللجنة المخصصة إنشاء الفريقين العاملين التاليين :

(١) فريق عامل لتقدير عملية تنفيذ برنامج العمل ؛

(ب) فريق عامل معنى بالتدابير والتوصيات العملية المنجز من أجل تحقيق النمو والتنمية المطردة والقابلة للإدامة في إفريقيا بعد عام ١٩٩١ .

باء - الحضور

٦ - حتى الجمعية العامة في قرارها ١٧٨/٤٥ ألف ، الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والجهزة والهيئات التابعة للمنظمة على أن يتم تمثيلها على أعلى مستوى ممكن وأن تشارك مشاركة نشطة في أعمال اللجنة المخصصة . وحضر الدورة ممثليون عن الدول الأعضاء التالية :

الاتحاد الجمهوري الشعبي الجزائري	الكندا	السوفياتية
الجماهيرية العربية الليبية	كوت ديفوار	اثيوبيا
جمهورية افريقيا الوسطى	كينيا	اسبانيا
جمهورية تنزانيا المتحدة	لوكسمبورغ	استراليا
جيبوتي	ليبيريا	المانيا
الدانمرك	ليسوتو	أوغندا
الرأس الأخضر	مالى	ایران (جمهورية - الاسلامية)
رواندا	مصر	اييرلندا
رومانيا	المغرب	ايطاليا
زائير	المكسيك	باكستان
زامبيا	ملاوي	البرازيل
زمبابوي	المملكة المتحدة	بربادوس
سان تومي وبرينسيپي	لبريطانيا العظمى	البرتغال
السنغال	وايرلندا الشمالية	بلجيكا
السودان	ناميبيا	بنما
سورينام	الترويج	بنن
السويد	النمسا	بوتسوانا
الصين	النيجر	بوركينا فاصو
عمان	نيجيريا	بوروندي
غابون	نيوزيلندا	بولندا
غانا	الهند	تايلند
فيتنام	هنغاريا	تركيا
فرنسا	هولندا	トリنيتاد وتوباغو
الفلبين	الولايات المتحدة الأمريكية	تونس
فنلندا	اليابان	جامايكا
قبرص	اليونان	
الكامبوديا		

- ٧ - وممثلون عن الدولتين غير العضويين التاليتين بواسطة مراقب :
- الكرسي الرسولي .
سويسرا .
- ٨ - وممثلون عن أجهزة و هيئات الامم المتحدة التالية :
- منظمة الامم المتحدة للطفولة
مجلس الاغذية العالمي
برنامج الاغذية العالمي
صندوق الامم المتحدة للاسكان
- ٩ - وممثلون عن الوكالات المتخصصة التالية :
- منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية لملكية الفكرية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .
- ١٠ - وممثلون عن المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين :
- لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية ببرنامج عمل الامم المتحدة من أجل
الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا
البرلمانيون المناصرون للعمل العالمي .
- ١١ - وممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية :
- صرف التنمية الافريقي
منظمة الوحدة الافريقية
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - في جلستها الأولى المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ، وجلستيها الثانية والثالثة المعقودتين كلتيهما في ٣ أيلول/سبتمبر ، انتخبت اللجنة المخصمة بالتزكية أعضاء المكتب التاليين :

الرئيس : السيد مارتن هوسليد (النرويج)

نواب الرئيس : السيدة مارجوري ر. شروب (ترینیداد وتوباغو)

السيد جامشيد ك. ا. ماركر (باكستان)

السيد سيرجي ف. كوليوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

المقرر : السيد آبيتيه جان - كلود كباكيو (بنن)

دال - إقرار جدول الأعمال

١٣ - أقرت اللجنة المخصمة في جلستها ٢ ، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ، جدول الأعمال التالي :

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - إقرار جدول الأعمال .

٣ - تنظيم الأعمال .

٤ - الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

٥ - اعتماد تقرير اللجنة المخصمة .

هاء - الوثائق

١٤ - كان معروضا على اللجنة المخصمة الوثائق التالية :

(ا) رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ ووجهة الى الامين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزامبيا لدى الامم المتحدة يحيل بها المذكورة الموجهة من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى اللجنة الجامعية المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (A/46/280) ؛

(ب) تقرير الامين العام عن الحالة الاقتصادية الحرجية في افريقيا : الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (A/46/324) ؛

(ج) تقرير الامين العام عن تنفيذ عملية التنويع في قطاع السلع الاساسية في افريقيا على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية بدعم من المجتمع الدولي (A/46/324/Add.1) ؛

(د) رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩١ ووجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الامم المتحدة يحيل بها تقرير افريقيا عن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين (A/46/387) .

ثالثا - الاجراء الذي اتخذته اللجنة المخصصة

١٥ - عرض الرئيس السيد مارتن هوسليد (الترويج) على اللجنة المخصصة ، في جلستها التاسعة ، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، مشروع قرار يرد في الوثائق Add.2/Rev.1 و Add.1/Rev.1 و A/AC.238/L.2

١٦ - وفي الجلسة ذاتها ، ادى نائب رئيس اللجنة المخصصة وهما ، السيدة مارجوري ر. شروب (ترینیداد وتوباغو) والسيد جامشيد ك. ا. ماركر (باكستان) ببيانين وأبلغا اللجنة بنتائج عمل فريق عمل كل منهما .

١٧ - وأدى ببيانات ممثلو كل من غانا ، وأوغندا ، وباكستان ، ونيجيريا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، ومصر ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، كما أدى رئيس اللجنة المخصصة ببيان قدم خلاله التعديلين الشفويين التاليين على الفقرة الرابعة من ديباجة القرار : استبدال "واقتناعا منها" بـ "وإذ تلاحظ" واستبدال "يجب أن يكون" بـ "شكلاً" .

١٨ - وفي الجلسة ذاتها أيضا ، وبناء على اقتراح من الرئيس ، قررت اللجنة المخصصة إحالة نص مشروع القرار ، بصيغته المعدلة شفويًا ، ومرفقه الذي يتضمن استنتاجات تم التوصل إلى اتفاق بشأنها بشرط الاستشارة ، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، لكي تنظر فيه وتتخذ الإجراء الملائم (انظر الفقرة ٢٣) .

اعتماد تقرير اللجنة المخصصة

١٩ - نظرت اللجنة المخصصة ، في جلستها التاسعة ، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، في مشروع تقريرها المتضمن في الوثيقة A/AC.238/L.١ .

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها ، أدى ببيانات كل من ممثلو كندا ، والجماهيرية العربية الليبية ، وهولندا ، وأمين اللجنة المخصصة .

٢١ - وفي الجلسة ذاتها أيضا ، اعتمدت اللجنة بشرط الاستشارة مشروع التقرير وقررت تخييل المقرر بمهمة استكمال التقرير من أجل تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٥ ألف .

٢٢ - وبعد اعتماد التقرير ، أدى ببيانات ممثلو كل من نيجيريا ، وهولندا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والصين ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والبروبيج .

رابعا - توصيات اللجنة المخصصة المقدمة إلى الجمعية العامة

٢٣ - توسيع اللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي ومرفقه السنوي يتضمن استنتاجات تم الاتفاق بشأنها بشرط الاستشارة :

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ
برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش
الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة
١٩٨٦-١٩٩٠

ان الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها د ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ،
والذي يتضمن مرفقه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي
والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، و ١٦٣/٤٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٨٧ ، والذي قررت فيه ، في جملة أمور ، إنشاء لجنة جامعة مخصصة
لاستعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج العمل ، و ٣٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٥/١٩٩٠^{١)}
المؤرخ في ٣٧ تموز/ يوليه ١٩٩٠ ، بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج
العمل ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٧٨/٤٥ الف المؤرخ في ١٩ كانون الأول
ديسمبر ١٩٩٠ ، بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة
من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ،

وإذ تلاحظ أن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج العمل من
قبل الجمعية العامة شكلاً مناسبة لإجراء تقييم متعمق للإجراءات المتخذة
تنفيذًا للبرنامج وللتداريب الازمة لمداومة النمو والتنمية المعجلين في
إفريقيا بعد عام ١٩٩١ ،

وإذ تحيط علمًا بتقرير الأمين العام عن الحالة الاقتصادية الحرجية في
إفريقيا : الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من
أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(١) ،

• Add.1 و A/46/324 (١)

وإذ تحيط علما أيضا بالمذكرة المقدمة من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٢) ،

وإذ تحيط علما أيضا ببيان افريقيا بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين^(٣) ،

وإذ تحيط علما كذلك بالماسهمات المقدمة من كل حكومة ومنظمة حكومية دولية ومنظمة غير حكومية في أعمال اللجنة الجامعة المخصصة ،

١ - تحيط علما بتقرير اللجنة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،

٢ - تعتمد نتائج الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، التي تتالف من تقييم تنفيذ برنامج العمل ، وقائمة الاهتمامات الجديدة للأمم المتحدة للتنمية في افريقيا في التسعينيات ، على النحو المنصوص عليه في مرفق هذا القرار .

• Add.1 A/46/324 (١)

• A/46/280 ، المرفق . (٢)

• A/46/387 ، المرفق . (٣)

المرفق

أولاً - تقييم تنفيذ برنامج العمل للانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

الف - تصدير

١ - لم يصبح برنامج الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ مركز تنسيق بموردة تامة للسياسة الاقتصادية أو لتعبئة الموارد لصالح إفريقيا .

٢ - وفضلاً عن ذلك ، فقد ثبت أن برنامج عمل الأمم المتحدة المذكور كان مُفرطاً في تفاؤله من ناحيتين أصامتين ، أولاهما أن تحقيق المفهوم المتعلق بأشر عالمي شامل على صعيد القارة بأسرها كان أمراً عسيراً . فالترتيبات المحددة ، ومنها مناقشات المائدة المستديرة للأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بالنسبة للدول فرادى ، لم تكن تتصل على نحو مباشر و دائم بأهداف وغايات برنامج عمل الأمم المتحدة . ثانياً ، لم تتحقق الأمال التي عقدت على توفر بيئة اقتصادية خارجية مواتية لافريقيا خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . فالهبوط الحاد في أسعار الصادرات ، والزيادة التي طرأت على الأسعار الحقيقة للفائدة ، والانكمashات في استثمارات وقروض القطاع الخاص ، جاءت جميعاً لتضع قيوداً قاسية على الإشار الإيجابية للجهود المبذولة من جانب إفريقيا وشركائها في التنمية . لقد التزم برنامج عمل الأمم المتحدة نفسه الصمت بشأن مَن يتصرف إذا ما استجدة ظروف خارجية طارئة وغير متوقعة دفعت بالبرنامج بعيداً عن طريقة المرسوم ، فضلاً عن أن آلية الاستعراض للبرنامج لم تتمدد بوضوح لهذه المسألة .

٣ - ومن المسلم به في معظم الدول الأفريقية أن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واتباع سياسة سليمة في الحكم هما مفتاح التنمية الاقتصادية . ومن المقبول أيضاً أن الانتعاش وتجدد التنمية سوف يستغرق تحقيقهما وقتاً أطول مما كان مأمولاً أو متوقعاً في عام ١٩٨٦ ، سواء من جانب إفريقيا أو الدول المانحة أو المؤسسات المالية الدولية .

٤ - وقد أقر شركاء التعاون الثنائي بأن التحولات السريعة والمتخففة الكلفة هي الاستثناء وليس القاعدة . أو على نحو ما لاحظ الكثيرون صراحة ، فإن الأطار الزمني للتحول الاقتصادي ولمهام العمل المتفق عليها ينبغي أن ينطوي إليه على أساس عقود من الزمن وليس سنوات . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد ازداد الادراك كثيراً ليستوعب ما سبق وأصدرته إفريقيا من تحذيرات من الضرر الواقع بسبب استفحال الديون وتفاقم معدلات التبادل التجاري . ومن ثم ، بات الاتفاق معقوداً على أهمية المسارعة إلى الأخذ بإجراءات ملموسة لتذليل هذه العقبات التي تعرّض الانتعاش في إفريقيا .

٥ - والبنك الدولي يسلم بأن التكيف الهيكلي المطرد دون العودة بسرعة إلى المعدلات الإيجابية لنمو الدخل الحقيقي للفرد هو أمر صعب ، وخاصة في إطار من توسيع المشاركة والتحرر السياسي . ويرى البنك الدولي أيضاً في زيادة الإنفاق على الاستثمارات البشرية والبني الأساسية وتخفيف الفقر المدقع أولوية جوهرية بعد أن وضع التكيف الهيكلي ضمن منظور زمني يتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة ، بما يفضي بالتدريج إلى تحول هيكلي . ويشارك في هذه الآراء على نطاق واسع دوائر المانحين والحكومات الإفريقية . أما الشتائم التي تحققت بصفة عامة للبلدان التي انطلقت في عملية التحول الهيكلي فقد جاءت على نحو أفضل مما تشهده البلدان التي لم تباشر تلك العملية .

٦ - ولقد كانت إعادة تشكيل برامج منظومة الأمم المتحدة في إفريقيا ب بحيث يكون محورها أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة عملاً أصيلاً ومستمراً وإن لم يتسع في حد ذاته لكي يضع تلك الأهداف في بورة حوار السياسات أو تعبيئة الموارد .

٧ - وعبر الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ تولَّد اتفاق واسع حول خطوط السياسة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل ، وحول الحاجة إلى أن تضع تلك السياسة أسس النمو والتحول القابلين للاستمرار في الأجل الطويل . ثم جاء الأطار الإفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي ، للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتحول ، الذي اعتمدته مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٨٩ ، والدراسة المنظورية الطويلة الأجل^(٤) الصادرة عن البنك الدولي ، تصويراً لهذا الاتجاه

(٤) البنك الدولي ، إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى : من الأزمة إلى التموي القابل للادامة دراسة منظورية طويلة الأجل (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٩) .

ضمن الاطار العريض لاتفاقهما على الاهداف والوسائل . ورغم كبر التباين الذي لا يزال قائما بين الاتجاهات ، فإنه يتعلق بقضايا التوقيت والتتابع والسياسات وتوازن الوسائل . ومن شأن إحداث تخفيف لعبء الديون الخارجية لمعظم الدول الأفريقية وتهيئة بيئه مواتية لقدراتها أن يشكل مساهمة لها قيمتها في التنمية القابلة للاستمرار . ويستلزم الأمر توافقا بين الآراء حول الوصول الى هذه الغاية .

٨ - وفي مرحلة ما من التسعينات ستشهد حكومة شرعية في مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا سيكون دورها التفييري في اقتصاد افريقيا دورا ملائما وإن يكن من الصعب تحديده حاليا . ولأن جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري ، ستشهد معدلا مرتفعا من الفقر المطلق وانخفاضا شديدا في الاستثمارات البشرية بين صفوف غالبية من أبنائها كميراث متخلّف عن الفصل العنصري ، فإنها قد تحتاج الى تدفقات وافدة من الموارد الخارجية ، بما في ذلك المساعدات الانمائية الرسمية ، رغم أن ليس من الميسور بعد تحديد هذه التدفقات كميا ، فضلا عن أنها ليست مدرجة ضمن الاهداف الشاملة المطروحة على افريقيا وشركائها في التنمية لعقد التسعينات .

٩ - وقد أحرز كثير من الدول الأفريقية تقدما في الوفاء بالتزاماتها من حيث إعادة تشكيل السياسات وتخصيص الموارد وإن لم يتحقق بالكامل أي من أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة ، بل لم يتتسن تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو والأمن الغذائي والاستثمارات البشرية وتخفيف الديون . ومن ثم ، لم يسجل بالنسبة لكثير من دول افريقيا ، ولافريقيا ككل ، سوى الانخفاضات التي حدثت ، وليس الزيادات التي كان مأمولا تحقيقها .

١٠ - وأحد الاسباب الرئيسية لهذا الانحدار هو أن الذي استهدف إجراء إصلاحات اقتصادية مطردة لم يكن سوى ثلثي البلدان . والبلدان التي اختارت بالإصلاحات الاقتصادية المطردة تلقت مساعدات إضافية من الجهات المانحة وحققت مكاسب متواضعة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الانتاج الزراعي والمصادرات . وظلت البلدان الأخرى تنحدر في هذه المؤشرات مما تسبب في سلبية أداء افريقيا ككل .

١١ - وأسباب سجل عدم النجاح هذه واضحة . فقد كانت الإنجازات الثنائيه والمتعددة الاطراف بقصد صافي تحويلات الموارد الحقيقة وتخفيف عباء الديون

دون التوقعات . ولم يحقق عدد من الدول الأفريقية في الواقع عملية التكيف والتحول بالكامل في السياسة وتوزيع الموارد . وعانت افريقيا من هبوط خطير في حصائل السلع . وأدت الحرب وأحداث خارجية معينة ، مثل الجفاف وانهيار معدلات التبادل التجاري ، إلى فرض تكاليف مدمرة . وشمة سبب آخر لسجل عدم النجاح هذا لعله قلة النقاوش والحوار بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن الخبرة المكتسبة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة .

١٢ - إلا أن برنامج عمل الأمم المتحدة كان أبعد ما يكون عن الفشل . فقد ساعد في تركيز انتباه حكومات افريقيا وغير افريقيا على مشاكل أساسية فسراً افريقيا في مجالات اقتصادية وإنسانية وفي مجال الحكم . وبذلك حقق مكاسب تتعلق بالسياسة والكفاءة وتجنب حدوث انخفاض أشد في صافي تدفقات الموارد إلى الداخل . ونتيجة لذلك ، خف الهبوط الاقتصادي الذي حدث في افريقيا في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ بل توقف في بلدان كثيرة . وعلاوة على ذلك ، فإن عملية إعادة تنظيم السياسة الافريقية وتفاعلها مع تحويلات الشركاء الخارجيين أدت إلى دروس كبيرة من التجربة لجميع المعنيين .

باء - بعض جوانب أداء الاقتصاد

الافريقي ، ١٩٩٠-١٩٨٦

١٣ - لم يكن أداء الاقتصادات الأفريقية مرضيا ، إجمالا ، في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ ، وهي فترة برنامج عمل الأمم المتحدة إذ قل متوسط النمو الإجمالي عن ٢,٥ في المائة سنويا . ويصح القول بأن أداء الاقتصاد الافريقي كان أفضل إلى حد ما مما كان عليه خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ . ولكن الناتج للفرد الواحد ظل آخذا في الهبوط .

١٤ - وكان الهبوط في الأداء العام ناجما من ناحية عن حالة التصدير غير المرضية . ومع أن حجم الصادرات في الفترة ١٩٩٠-١٩٨٦ قد زاد بنسبة متوسطها ١٠ في المائة سنويا عن نسبة الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ ، مما يمثل نموا سنويا يكاد يبلغ ٤ في المائة ، فإن حصائل الصادرات قلت بنسبة ١٨ في المائة ، مما يمثل انخفاضا سنويا متوسطه ٦ في المائة . وجاءت مكاسب التجارة دون المستويات المتوقعة بمبلغ يتجاوز ٥٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، عانت افريقيا في كثير من المجالات الرئيسية للسلع من انخفاض حصتها في السوق .

١٥ - أما فوائد الاصلاحات في القطاع الزراعي العيوي ، رغم ايجابيتها في الغالب الاعم ، فكانت محدودة في بلدان معينة بفعل عوامل كالكوارث الطبيعية أو الحروب أو النزاعات الاهلية ، وبفعل هبوط أسعار محاصيل التصدير . وظللت حالة الانسان بالنسبة لملايين الافارقة آخذة في التدهور . وازداد الفقر المدقع في افريقيا . وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة ، فإن افريقيا يحتمل أن تصبح بحلول عام ١٩٩٥ ، من حيث الحرمان البشري ، أشد مناطق العالم ابتلاء . وقد بذلت الحكومات الافريقية جهوداً لتحسين الخدمات العامة . وسجل قدر من التقدم في مناطق معينة ، وهو ما أشار اليه برنامج الامم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٠^(٥) . ولكن النتائج لم تكن كافية إجمالاً .

١٦ - غير أنه من الخطأ رسم صورة قاتمة تماماً للنتائج الاقتصادية في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . فيحلول الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ كان نمو الناتج في غالبية الاقتصادات الافريقية قد بدأ يساوي أو يتتجاوز نمو السكان . وتم الاطلاع بإصلاحات هامة في السياسة وأعطيت أولوية لتجديد الهياكل الأساسية والاستثمار البشري وذلك إلى جانب التدابير الرامية إلى تشجيع روح المجازفة . أما الهبوط الكمي في حجم المصادرات الذي يعتبر بموجهاً لما شهدته السبعينيات ، وتدهور الخدمات العامة الأساسية الذي اتسمت به الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ فقد توقفاً أو انعكس اتجاههما في أغلب الحالات . ويجري حالياً توضيح وتطبيق متطلبات ادارة الحكم ، والاستثمار البشري ، والبيئة المؤاتية ، وتخفيض الفقر المطلق ويوجد الان في بلدان افريقيا كثيرة أسان اسلم لزيادة الانتاج وتحسين حالة الانسان . والتطورات المستجدة مؤخراً على الحالة السياسية العالمية وفي القارة تتبع على الأمل في إحداث تخفيضات حادة في النفقات العسكرية . وهناك اتفاق عام في كل مكان على أن الناس هم الهدف والوسيلة الامثل للتنمية وتحسين مستويات المعيشة . وتنعكس قناعات الافارقة في هذا الشأن في إعلان الخرطوم : نحو نهج منصب على الانسان تجاه الاتساع الاجتماعي - الاقتصادي والتنميـة ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٨ ، وفي "الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي للاتساع الاجتماعي - الاقتصادي والتحول" الذي اعتمد في عام ١٩٨٩ ، وفي الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول الذي اعتمد في أروشا في عام ١٩٩٠ .

(٥) برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ،

١٩٩٠ (اكسفورد ونيويورك ، مطبوعات جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) .

جيم - الاجراءات التي اتخذتها البلدان الافريقية

الإصلاحات في مجال السياسة

١٧ - بدأت أكثريّة البلدان الافريقية عمليات تحول كبيرة في مجال السياسة واضطّلت بها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وقد ركّزت العمليات على ترشيد الأسعار وتحرييرها ، وبوجه خاص ، أسعار الصرف وهياكل أسعار الأغذية وأسعار الفائدة ؛ ووضع سلم أولويات لإنفاق العام من أجل الاستثمار البشري والهياكل الأساسية ؛ وتخفيف الإنفاق العسكري ، كلما كان ذلك عمليا . وتهدف إصلاحات السياسات هذه أيضا إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في إدارة القطاع العام ، واتخاذ تدابير آذنة بتسهيل تنظيم المشاريع والإنتاج ، وتوسيع نطاق المشاركة الاقتصادية والسياسية (خاصة بالنسبة للمرأة والأسر المعيشية الريفية) ، وهي تشمل تدابير لتخفيف حدة الفقر وخاصة الفقر المدقع .

١٨ - وقد اعتبرت هذه الخطوات في مجال السياسة ضرورية ، وإن كانت محفوفة بالمخاطر وباهظة التكلفة بوجه عام من الناحية الاجتماعية والسياسية . وقد أدت هذه الخطوات ، بالنسبة لمعظم البلدان التي اضطّلت بها واستمرت عليها ، إلى وقف تدهور متّوسط نصيب الفرد في الإنتاج . على أن هذه السياسات تواجه معارضة محلية متّصاعدة ، عندما تتطلّب فترات طويلة من الاستهلاك الشabit أو المنخفض . وكثيراً ما يتوقف استمرار هذه السياسات ، على المقدرة على تحقيق نتائج إيجابية واضحة . وفي حالات قليلة عُزف عن القيام بأي محاولة لإجراء هذه التحوّلات في مجال السياسة أو تم التخلّي عنها نظراً للتّكاليف الأولى الباهظة والانخفاض الظاهر في مستوى النتائج الإيجابية المحققة خلال فترة برنامج عمل الأمم المتحدة . ومع أن هذا أمر مفهوم ، إلا أنه في معظم الحالات أدى بصورة مباشرة إلى استمرار تدهور الاقتصادات وحوال الشعوب المعنية ، في الوقت الذي أعاد فيه ازدياد المشاركة وتحسين إدارة الحكم . وفي حين تمثل الحكومات الافريقية سبباً رئيسياً للتقدم الاقتصادي ، فإن المجتمع المانحين دوراً في دعم هذه الجهود .

التنمية الزراعية والقطاعات الأخرى الداعمة للزراعة

١٩ - حددت ، بوجه عام أولويات ، للسياسات الزراعية وتحصيم الموارد . وقد شملت هذه إصلاحات في هياكل الأسعار والتّسويق ، وتجديد الهياكل الأساسية ، وإعادة تصميم البحوث والخدمات الإرشادية . وتشمل أيضاً برامج لزيادة قدرة

مفار المزارعين على مواجهة الظروف الاقتصادية المعاكسة . وقد كانت النتائج إيجابية وإن لم تكن كافية . ومن المسلم به على نطاق واسع أن تحقيق ؟ فسي المائة من معدل نمو الناتج الزراعي السنوي أمر ضروري (على سبيل المثال ، في دراسة البنك الدولي من منظور طويل الأجل) ^(٤) . ولكن لم يتحقق حتى الان سوى ٢ في المائة . وقد حقق الأقلheim الغربي الذي يمثل الجنوب الإفريقي اتجاهًا موازيًا للنمو السكاني بلغ معدله ٣ في المائة . وتشمل القيود ما يلي : عدم كفاية المعرفة الفنية ؛ قصور البحوث والخدمات الإرشادية ؛ انخفاض الأسعار على الصعيد العالمي ؛ عدم الاستفادة بصورة كافية من المدخلات على الرغم من إعطاء الأولوية للخدمات على إصلاح الطاقات الإنتاجية المحلية ؛ الاستفادة ، المحدودة من جانب الفقراء ، وخاصة المزارعات من الخدمات الزراعية والأسواق ؛ عدم كفاية الموارد المالية المتاحة على الصعيد الوطني وصعيد الأسرة المعيشية الزراعية ؛ وارتفاع تكلفة نظم التسويق للقطاعين العام والخاص .

الجفاف والتصرّر والبيئة

٢٠ - حظي الجفاف والتصرّر وتدور البيئة بالاهتمام انتلاقاً من الإقرار الكامل بأنّ إفريقياً أكثر عرضة لخطرها من أي منطقة أخرى . بيد أنّ تحسين عمليات حفظ المياه واستغلالها ، وزراعة الغابات وزراعة الأشجار من جانب الأسر بوصف ذلك جزءاً من الزراعة المختلطة وتغيير أنماط المحاصيل لتقليل تأثيرها بالجفاف واتخاذ تدابير أخرى ، كل ذلك كانت له نتائج محدودة . ويعود هذا فيما يعود إلى المعرفة المحدودة والخبرة المحدودة وقصر المدة التي انقضت منذ تغيير الأولويات . إلا أن ذلك يعكس أيضًا عدم توفر الموارد لتنفيذ السياسات وأثر الضغوط بالحاجة إلى التصدير . وكثيراً ما كانت النتيجة هي زيادة ضعف التربة .

الموارد البشرية والأحوال الإنسانية

٢١ - إن في ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ٣٠ في المائة في إفريقيا وإلى ٦٠ في المائة في أشد البلدان بؤساً دلالة على أثر الحرب والجفاف والنقمة في الموارد . ففي البلدان التي دمرتها الحروب والكوارث الطبيعية ، أدت ندرة الإمدادات الغذائية إلى حدوث مجاعات ، بالرغم من جهود مجتمع المانحين في توفير نظم الإنذار المبكر المتطرفة وزيادة مساعدات الطوارئ . وفي بعض البلدان ، لم يتتسن ت توفير المساعدات الفوشيّة الطارئة بسرعة كافية لتفادي تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص ومنع حدوث وفيات .

وقد تم استنباط برامج لتقديم الغذاء مقابل العمل (يدفع ثمناً أو في شكل غذاء) ونفذت على الصعيد الجزئي ، وكذلك بصورة أعم ، في بعض الدول لإعادة تأهيل ضحايا الجفاف والفيضانات والحروب .

- ٢٢ - وقد كان توجيه الاهتمام ، على سبيل الأولوية ، نحو التنمية البشرية - سواء في مجال تخصيص الموارد أو في مجال إعادة التشكيل لتحسين الكفاءة والوصول إلى الخدمات الأساسية - موضوعاً أساسياً في ما يزيد على نصف الدول الأفريقية . وقد أدى إلى وقف التدهور السريع في تلبية الاحتياجات الأساسية وتدور النوعية الذي حدث خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ ، ولكنه لم يحقق تحسينات واضحة إلا في عدد قليل من الحالات . وفي كثير من الحالات ، لم تنفذ سياسات تحسين الكفاءة إلا بصورة جزئية ، وذلك يعود فيما يعود إلى أنها تتطلب موارد لم تكون متاحة .

- ٢٣ - وقد كان للاهتمامات التي تركز على الجانب الإنساني ، مثل الاهتمامات التي أُعرب عنها خلال العقد الدولي للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، ولدى اعتماد الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل ، تأثير عميق على التفكير الأفريقي . وقد أخذت تظهر حالياً برامج مناسبة كما يجري الآن إعادة النظر في السياسات بشكل أعم . على أن الشتائم التي تحققت حتى الآن محدودة ، ويعود ذلك في بعض أسبابه إلى قلة الخبرة ، وفي أسبابه الأخرى ، إلى أن دمج عناصر جديدة في البرامج الرئيسية - لا سيما في مجال الزراعة والتعليم والعمالة - كان صعباً . وفي إطار الزيادة المحدودة في الموارد المخصصة لجميع البرامج لا معنى عن القيام بخيارات صعبة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المتاحة ، مما يؤدي في حالات كثيرة إلى إجراء تخفيضات في مخصصات غيرها من النشطة القائمة . ولم تحرز إعادة توجيه احتياجات الدعم الازمة للمرأة والطفل تقدماً مطرداً في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ سوى في مجال الخدمات الصحية ، لا سيما في مضمون رعاية صحة الأم والطفل والتحصين .

- ٢٤ - اعتمدت معظم الحكومات الأفريقية سياسات سكانية . بيد أنه لم يتضح حتى الآن مدى أثرها . والربط بين توفير الخدمات التعليمية والتقنية من ناحية والعناصر الرئيسية الأخرى مثل تخفيض معدل وفيات الرضع وزيادة الأمان الغذائي ، والتقليل من سوء التغذية ، وتعزيز تعليم الإناث ، من ناحية أخرى ، ما زال يتعين إجراؤه في غالبية الحالات بصورة كافية . وفي الحالات التي جرى فيها هذا الربط وطبق ، هناك ما يدل على تزايد سريع في استخدام

الخدمات وانخفاض حجم الأسرة . وأضحى من المعروف عموما في إفريقيا ولدى شركاء إفريقيا في التنمية أن ارتفاع معدل نمو السكان في إفريقيا الذي يزيد متوسطه عن ٣ في المائة في السنة يبطئ من معدل الارتفاع والتنمية فيها . ولهذا فهو يشكل مشكلة إنمائية يتبعين معالجتها بصورة جدية . وفي أثناء فترة برنامج عمل الأمم المتحدة كان هناك اتجاه نزولي واضح في نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بالقيمة الحقيقة للدولار ، على الرغم من حدوث زيادة في مجالات مثل رعاية صحة الأم والطفل والتحصين . وفي الثمانينيات ، عادت بعض الأمراض إلى الظهور في إفريقيا مع انخفاض الإنفاق الصحي ، وأمسى اثنان تقريبا من كل ثلاثة أفارقة في الوقت الحاضر يعانون من مرض أو أكثر من الأمراض المورثة . وقد تفاقمت مشكلة انخفاض الخدمات الصحية نتيجة لاستمرار ظاهرة "نزوح الأدمغة" فيما يتعلق بالموظفين المدربين في الميدان الصحي .

٢٥ - وطيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠ ، تسببت الحرب في الجنوب الإفريقي في إلحاق خسائر بشرية ومالية فادحة بإفريقيا (٤٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في الجنوب الإفريقي وحده ، طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة) . واعتباراً من عام ١٩٩٠ أحرزت الجهد الرامي إلى تحقيق السلام تقدماً كبيراً في الجنوب الإفريقي وأيقاع أخرى من القارة . وتعزيز سياسات البقاء والضمادات الهيكلية في هذه المناطق مهم تماماً شأنه في ذلك شأن متابعتها على نحو أكثر فعالية في سائر الدول التي تعنى بها رياح الحرب .

التجارة والسلم الأساسية

٢٦ - منحت الدول الإفريقية أولوية للسياسات الرامية إلى استعادة نمو الصادرات . ويدل الارتفاع الكمي في نمو الصادرات إلى ٤ في المائة على تحقيق نجاح كبير . ولسوء الحظ أضعاف انخفاض معدلات التبادل التجاري هذا الإنجاز بالقيمة الحقيقة للصادرات . وقد سعت الدول الإفريقية إلى تحقيق محور التركيز ذي الأولوية لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتمثل في تحسين سوق السلع الأساسية . واستمرت أسعار السلع الأساسية الرئيسية في الهبوط عموماً في الأسواق . ولم تتمكن برامج التعويض أو تحقيق الاستقرار من التعويض عن انخفاض حصائل السلع الأساسية في خلال فترة برنامج عمل الأمم المتحدة . ولم تكن الحكومات الإفريقية قادرة على التحرك بسرعة موب التنويع الهيكلي وتحويل أنماط التصدير . وعلاوة على ذلك ، خسرت إفريقيا في حالات كثيرة حصتها من السوق بسبب ظهور مصادر تنافسية جديدة ، على الرغم من اعتماد بعض البلدان سياسات لاستعادتها .

خدمة الدين

٣٧ - وضعت الدول الأفريقية مجموعة مشتركة من المبادئ التوجيهية من أجل التخفيف المتفق عليه لكل من الدين وخدمة الدين (الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة الديون الخارجية في إفريقيا (١٩٨٧)) ، وقد استكملت هذه المبادئ في عام ١٩٨٩ ، ونوقشت في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، وخصصت الدول الأفريقية ٣٠ في المائة في المتوسط من حصائل صادراتها لخدمة الدين .

ولا تغطي نسبة الـ ٣٠ في المائة المدفوعة من حصائل الصادرات سوى ما يقارب ٦٠ في المائة من خدمة الدين المستحقة الدفع . وأعيد جدولة جزء كبير من الرصيد المتبقى بطرق أطالت أمد سداد الالتزامات دون تخفيضها أو أضيف لها الرصيد إلى أرصدة المتأخرات . ولم يتحقق حتى الآن إلى حد بعيد هدف برنامج عمل الأمم المتحدة المتمثل في حل أزمة الديون الخارجية في إفريقيا . وقد ارتفع الدين الخارجي (ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة المتأخرات ، وإعادة جدولة المبالغ وتراكم الفوائد المستحقة) بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . وعلى الرغم من أن كثيراً من البلدان المانحة شطبت الديون المستحقة لها أو أعادت جدولتها بشروط تساهلية قبل وخلال فترة برنامج عمل الأمم المتحدة - على سبيل المثال ، في مؤتمر القمة المعقود في داكار في ١٩٨٩ - وفقاً لأمور منها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فإن جزءاً كبيراً من تلك الديون الخارجية لا يزال من المتعذر خدمته . وقد عمل عبد الدين على تعقيد مهمة إفريقيا في زيادة الاستثمارات وترشيد التخطيط بالنسبة لحسابات الإيرادات العامة والحسابات الخارجية . وقام مؤخراً عدد من البلدان والمؤسسات الدائنة بطرح مقتراحات تشتمل على إجراء تخفيضات أكبر في الدين وخدمة الدين لصالح البلدان المنخفضة الدخل ، التي يوجد الكثير منها في إفريقيا : ومنذ عام ١٩٨٥ ، عمل نادي باريس إلى تيسير شروط إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون ، التي يقع الكثير منها في إفريقيا . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، توصلت مجموعة السبع ، في مؤتمر قمة تورونتو ، إلى اتفاق يتألف من خيارات تشتت البلدان الدائنة من بينها . وهي تتضمن الشطب الجزئي ، وإطالة فترات السداد ، وتطبيق أسعار فائدة تساهلية . وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نمواً ، نودي بشطب جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نمواً ومائر البلدان المنخفضة الدخل التي تواجهه مشاكل ديون حادة وتتندى سياسات اقتصادية سليمة في إطار برامج صندوق النقد الدولي . وطرح اقتراح آخر يدعو إلى قيام الدائنين المشتركين في نادي باريس بتعديل شروط تورونتو الخامسة بإعادة جدولة الديون بعدد من الطرق .

وفي عام ١٩٩١ ، اتفقت مجموعة السبعة على ضرورة اتخاذ تدابير اضافية للتخفيض من الديون تتتجاوز بكثير التخفيض الممتوح بالفعل بموجب شروط تورونتو . وشروط ترينيداد ، ومقررات أخرى غيرها ، هي حاليا قيد النظر في نادي باريس . والتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن هذه المقترنات ، مقررتا بإجراءات تكيف مناسبة تتخذها البلدان الأفريقية ذاتها ، سيشكل مساهمة حقيقة في تحسين الأفق الاقتصادي للبلدان المعنية . وطرحت في الآونة الأخيرة مبادرات أكثر جرأة ، مثل اتفاقات تخفيض الدين الأخيرة ، وأشارت آمالا كبيرة في البلدان المثقلة بأعباء الديون في أفريقيا . واقتراح الممثل الشخصي للأمين العام بشأن الديون شطب ٩٠ في المائة من خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الفقيرة وتحويل المتبقى إلى قروض طويلة الأجل بشروط تساهلية للغاية . واقتراح أيضاً التوسيع في التخفيض من الديون بطريقة "شروط تورونتو" بحيث يشمل البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل فضلاً عن إتاحة تمويل إنمائى أكثر تساهلاً لها .

الاستقرار الاجتماعي والسياسي

٢٨ - عملت المشاكل المرتبطة بأسلوب الحكم والمساءلة والبيئة الاقتصادية الدولية على تقييد النمو والتنمية في أفريقيا . وقد عرقلت هذه المشاكل المدخرات المحلية والتدفقات الاستثمارية الخامسة التي تعد عاملاً حاسماً بالنسبة لزيادة الانتاجية والنمو . ومن المسلم به في أفريقيا أن هناك صلة بين تحسين أسلوب الحكم والمساءلة وتهيئة بيئه اقتصادية دولية مواتية وبين نجاح التنمية الطويلة الأجل . وقد أحرز تقدم في تحسين المشاركة والاستقرار في أفريقيا خلال فترة برنامج عمل الأمم المتحدة . ذلك أن عدد الدول التي تأثرت بشدة من جراء الحروب قد انخفض . كما ازدادت حرية الشعوب في السعي على حياتها وأرزاقها اليومية بلا خوف من عنف أو تدخل تعسفي من شخص أو مؤسسة . وحظيت المشاركة وحقوق الإنسان بالتأييد في الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول وكذلك في "الميثاق الأفريقي للحقوق والواجبات" . وهناك تقدم ملحوظ في كثير من الدول فيما يتعلق بالسياسات والممارسات المتعلقة بتشجيع المشاركة وزيادة تأمين الحقوق . كما تزايد ترسخ التمتع بحقوق الإنسان في ظل سيادة القانون .

التنفيذ على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

٢٩ - لقي التنفيذ على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي اهتماماً كبيراً ، لا سيما في شرق وجنوب أفريقيا . وبحكم صغر حجم جميع الدول الأفريقية

تقريباً فإن الكثير من الأهداف المشتركة يمكن السعي إلى تحقيقها بصورة أكثر كفاءة سعياً مشتركاً أو على أساس منسق وليس بصورة مستقلة . وقد أحرزت منطقة التجارة التفضيلية لشقي افريقيا وجنوبها تقدماً ملحوظاً نحو إتاحة القدرة على التوسيع التجاري عن طريق الأفضليات الجمركية وتيسير عمليات المقامرة التجارية وتنسيق المستندات والإجراءات . وتولى مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي التنسيق في مجالات النقل والمواصلات ، والإنشاء والتنمية ، وتوفير المعارف (لاسيما في مجال الزراعة والأمن الغذائي) ، والتوسيع في الانتاج ، وتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية للمشاريع ذات الأولوية المحددة إقليمياً ، محققاً نتائج إيجابية هامة . وحققت نتائج هامة أيضاً التجمعات الأخرى - وهي الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا ، واتحاد المغرب العربي ، واتحاد دول وسط افريقيا ، واتحاد الاقتصادى لدول افريقيا الوسطى . وزادت منظمة الوحدة الافريقية من قدرتها في مجال تحليل وتنسيق السياسة الاقتصادية مما أدى بها إلى التوصل ، في عام ١٩٨٧ ، إلى "الموقف الافريقي الموحد إزاء أزمة الديون الخارجية لافريقيا" وإعداد "معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية" في عام ١٩٩١ .

دال - الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي

حكومات البلدان التي قامت بتحويل الموارد

تدفقات الموارد

٣٠ - تفهمت الحكومات المانحة ما تم الإعراب عنه في برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ضرورة توفير موارد تكميلية لدعم عمليات الإصلاح والتحول التي التزمت بها الدول الافريقية . وسعى عدد كبير من هذه الحكومات إلى العمل وفقاً لذلك ، وواصلت أو زادت من تحويل الموارد الحقيقة عن طريق المساعدة الإنمائية الدولية منذ عام ١٩٨٥ ، رغم تعرضها هي نفسها في حالات متعددة إلى قيود كبيرة في ميزانياتها . وظللت محتفظة بالتزامها تجاه افريقيا في سياق الاحتياجات الجديدة التي طرأت في غربي آسيا وفي وسط أوروبا وفي أوروبا الشرقية . بيد أنه رغم أن البلدان الواقعة جنوب المحيط الكبرى قد تلقّت مساعدة إنمائية رسمية أكبر كثيراً ، إذ حُسبت على أساس نصيب الفرد ، من الدول الأخرى المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ورغم زيادة السعر الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لافريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٥٠ في المائة ، فإن آثار هذه المساعدة كانت دون التوقعات .

٢١ - وارتفعت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ، بالأسعار الحالية ، من ١٠٦ إلى ١٦٨ من بلايين دولارات الولايات المتحدة . بيد أنه على أساس الأسعار الشابطة لعام ١٩٧٨ كان التغيير من ١٣١ إلى ١٣٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، أي بما يربو قليلاً على ١ في المائة في السنة . وفي الوقت نفسه ، فقد هبط صافي ائتمانات الصادرات بنسبة ٥٠ في المائة ، حتى بالمعدلات الحالية ، من ما يربو على بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ إلى بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ . وهبط صافي التدفقات الخاصة ، خلاف التدفقات الآتية من المنظمات غير الحكومية من ١٦٨ إلى ١٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة بالأسعار الحالية . وزادت التدفقات من المنظمات غير الحكومية بالمعدلات الحالية من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة أو بنحو ١ في المائة في السنة بالأسعار الشابطة .

التجارة والسلع الأساسية

٢٢ - وقد تجلّى بصورة بارزة في برنامج عمل الأمم المتحدة العمل على تعزيز الوصول الأفريقي إلى السوق وتنويع المصادرات وعلى التخفيف من عدم الاستقرار وحالات الهبوط الشديدة الضرر في أسعار السلع الأساسية ، وكذلك العمل على توفير تمويل تعويضي عن حالات الهبوط هذه . أما العوائق الجمائية فهي مستمرة . وما زالت الاقتصاديات الأفريقية تعتمد على مصادرات السلع الأساسية ويمثل التنويع أحد أهم الأولويات .. ونظام تثبيت حصائل الصادرات ، ومرفق المعادن ، والبرنامج السويسري للتمويل التعويضي هذا كلّه قائم بالفعل . والقيود المختلفة التي تشمل الشروط الكثيرة وأسعار الفائدة ، تحد من الانتفاع بالمرافق التعويضية لمندوبي النقد الدولي . وقد انهارت أسعار السلع الأساسية بعد أن وصلت إلى الذروة في السبعينيات ، وذلك إلى مستويات متخصصة لم يسبق لها مثيل . وعلى الرغم من أن الصادرات زادت من حيث الحجم بنسبة ١٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ مما كانت عليه في الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ ، ظل نصيب الصادرات الأفريقية في التجارة العالمية يهبط هبوطاً شديداً خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

الالتزامات الدينية

٢٣ - استمرت المناقشة بشأن الديون وتغيرت مواقف البلدان الدائنة في السنتين الفائتتين تغيراً كبيراً : وتعزيزاً للمجهود المبذولة من أجل التخفيف من أعباء الديون ، تقدمت البلدان الدائنة بعدد من المقترنات لتحقيق تخفيف

آخر من الديون . ومن شأن شروط ترينيداد المقترحة أن تخفف ٥٠ في المائة من عبء الديون - بـالغاءها ، أو بـإجراء اقتطاعات في معدلات الفائدة ، أو بإطالة مدة مهلة السداد - فيما يتعلق بالديون الرسمية بما فيها ائتمانات التصدير المكفولة بالنسبة للبلدان المثقلة بالدين ذات الدخل المنخفض التي تتبع سياسة جدية من الاصلاحات والتحولات . وتتخد اتفاقات تخفيف الديون التي جرت مؤخرًا تُهـجـأ مماثلة إزاء البلدان المثقلة ذات الدخل المتوسط والمنخفض . واقتصرت بعض البلدان المانحة إجراء اقتطاعات تصل إلى ٨٠ في المائة بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المثقلة أكثر من غيرها بالديون ذات الدخل المنخفض . وتتوخى شروط ترينيداد اقتطاعات مماثلة في الدين التجاري الخارجي بوجود سعر السوق الشأنوية الحالي (إعادة دون ٢٥ في المائة من القيمة الإسمية بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ودون ١٠ في المائة لعدة بلدان أفريقية) ليكون ذلك نقطة البداية . وقد حصلت بعض حالات الشراء الصعودي من قبل مانحين فرادى أو تحت رعاية البنك الدولي .

٣٤ - بيد أن هذه التحولات قريبة العهد بحيث لا يمكن أن يكون لها أثر كبير في يومنا هذا ، لكنها تبشر بالخير بالنسبة للستينيات . فقد ألغى جواںی ٢ في المائة من عبء ديون إفريقيا أو أعيدت جدولته بمعدلات فائدة تساهلية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ونظرا لأن هذه القروض كانت قروضا تساهلية إلى حد بعيد ، خفضت خدمة الديون الواجبة السداد بنسبة تقل عن ٢ في المائة وخدمة الديون التي يجري دفعها فعلا بنسبة ١ في المائة فقط . وهناك إعادة جدولدة أخرى لم تخضع من أجمالي عبء الدفع (بل إنه بإطالة الفترة التي تصبح الفائدة خلالها واجبة السداد فإن إعادة الجدولة كثيرة ما كانت تزيد منها) بل أدت إلى مجرد تقديم تاريخها فخففت بذلك من تراكم المتأخرات المتراكمة لمدة سنة أو سنتين في كل مرة .

المساعدة التقنية وسوى ذلك من المساعدة الخارجية

٣٥ - بلغت المساعدة التقنية ما يقارب ٢٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية طيلة هذه الفترة . وظلت هناك مشاكل ، كعدم كفاية مشاركة الجهات المتلقية في انتقاء الخبراء وتحديد مسؤولية موظفي المساعدة التقنية أمام المؤسسات الوطنية ، وفي عمليات اتخاذ القرارات في إفريقيا . أما زيادة عدد الموظفين الذين تدفع لهم الجهات المانحة وغيرهم من موظفي المساعدة التقنية ، وزيادة استخدام المواطنين الأفارיקانيين في هذه الوظائف فقد أدت بالفعل إلى زيادة القدرة القمية للأجل ، لكن أدى أيضًا إلى تجزئة مياغة

السياسة الوطنية وتنفيذها ، كما أدى إلى تعريف بناء القدرة المؤسسية الأفريقية والقدرة على الخدمة العامة في الأجل الطويل للخطر . أما الامر الاكثر ايجابية ، كالمشاريع المشتركة مع مؤسسات التدريب الأفريقية ، وقيام مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بإنشاء مؤسسة بناء القدرة الأفريقية ، فقد كانت تطورات مشجعة .

منظومة الامم المتحدة

٣٦ - وقد سعت منظومة الامم المتحدة - ومعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - إلى حفز ودعم الجهود الأفريقية الرامية إلى العودة إلى مرحلة التنمية من خلال التكيف الهيكلي وتغيير السياسات وتوزيع الموارد . ولقد ارتفع التمويل الإنمائي الرسمي المتعدد الاطراف من ٥٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ إلى ٨,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ ، أو من ٥,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٦,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٦ .

٣٧ - وشمة جزء كبير من هذه الزيادة كان راجعا إلى البنك الدولي ، الذي زاد إقراضه من متوسط شامل يناهى عن ١٦,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٥ إلى حوالي ٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة المالية ١٩٨٦ - ١٩٩١ . وفيما يتعلق بالعمليتين ٨ و ٩ من عمليات تجديد الموارد من المؤسسة الإنمائية الدولية ، يلاحظ أن حصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من الاجمالي الثابت المستمر قد ازدادت من ٣٣ في المائة إلى ٥٠ في المائة . كما ان البنك الدولي قد تصدر برامجا خاصا بأفريقيا يتضمن تعبئة وتنسيق الأموال الثنائية ، حيث قدم ١٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدات للتكيف واعفاءات من الديون إلى ٣٣ بلدا افريقيا من البلدان المستحقة لذلك فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ . وكذلك ساعد البنك الدولي في عملية تمويل مؤسسة بناء القدرة الأفريقية من أجل تقديم المعونة في مجال تطوير الوحدات الاقتصادية المركزية المعنية بالتحليل والادارة لدى الحكومات الأفريقية .

٣٨ - وقد خفف صندوق النقد الدولي المسحوبات الخامسة المسموح بها للدول الأفريقية بمقدار بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . وفي الوقت الذي تعدد فيه المسحوبات القصيرة الأجل البالغة ٨ - ٩ في المائة غير مناسبة لاحتياجات الأفريقية ، فإن مرفق التكيف الهيكلي

وصيغته المحددة ، اللذين يمثلان تيسيرات طويلة الأجل منخفضة الفائدة ، مازالا مستخدمين إلى ما دون النصف وهذا لا يعوضان تماماً ما حدث من تخفيف في المسحوبات ذات الشروط المعيارية .

٣٩ - وشمة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة قد زادت من انفاقها لصالح إفريقيا إلى مستوى ١٥٠ مليون دولار تقريباً ، وإلى ٥٠ في المائة من كافة الموارد المقدمة على الصعيد العالمي ، ولا سيما من خلال البرامج الخامسة المتعلقة بالبلدان الأفريقية المنكوبة بالجفاف والتصحر . ومع أن برامج هذه الوكالات ركزت بشكل رئيسي على أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة وقيست إليها فإنها كانت محدودة من حيث الأسعار الثابتة . وقد كان هذا التحديد نتيجة للتقشف المالي الذي يواجه غالبية وكالات الأمم المتحدة - وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

التعاون بين بلدان الجنوب

٤٠ - تعزز التعاون بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وكان التركيز أساساً على البقاء الاقتصادي والبشري بالجنوب الأفريقي في مواجهة التصحر . ولقد قام صندوق إفريقيا التابع لحركة عدم الانحياز بجمع وانفاق موارد كبيرة في هذا الصدد . وعلى الصعيد الثنائي ، قدمت اقتصادات جنوبية عديدة دعماً تقنياً ومالياً ملموساً لافريقيا .

المنظمات غير الحكومية

٤١ - قامت المنظمات غير الحكومية ، كما سبق القول ، بزيادة تحويلات الموارد إلى إفريقيا . وفي بعض الحالات ، ساعدت هذه التحويلات في تعزيز المنظمات الأفريقية غير الحكومية ، كما أنها قد عملت من خلالها أو بالاشراك معها . وفي الشمال ، كانت المنظمات غير الحكومية من أكثر المنظمات فعالية من حيث شن الدعاية وتعبئة الموارد من أجل إفريقيا ، بصفة عامة ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة بمثابة خاتمة . ولقد لاحظ المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة الشعبية في عملية الانتعاش والتنمية في إفريقيا ، المعقود في أروشا في عام ١٩٩٠ ، اعتراف كل من الدول الأفريقية والدول المتعاونة معها بأن المنظمات غير الحكومية والتجمعات المماثلة قد لعبت دوراً حاسماً في تحويل التنمية التي تستهدف الإنسان والإدارة السليمة من أهداف إلى حقائق .

برامج التكيف الهيكلي

٤٢ - إن التكيف الهيكلي يتضمن مجموعة من الاجراءات المتخذة من جانب الحكومات الافريقية في معرض استجابتها إزاء تغيراتها بشأن متطلبات السياسة العامة الضرورية لاستعادة التوازن الاقتصادي وتعزيز الموارد الخارجية اللازمة للانتعاش والتحول الهيكلي . كما أن برامج التكيف الهيكلي قد شملت أيضاً آراء البنك الدولي ومانحى الموارد الثنائيين بشأن نقاط الضعف السياسية المتعلقة بالاقتضاد الكلي التي أعادت الاستجابة الفعالة للمدمرات الاقتصادية بالكثير من الدول الافريقية .

٤٣ - وقبل عام ١٩٨٥ ، كانت برامج التكيف الهيكلي ، كما ذكر البنك الدولي في "الدراسة المنظورة الطويلة الأجل"^(٤) ، ذات طابع قصير الأجل من حيث النهج ، في أكثر الأوقات ، ومن ثم ، فقد اعتمدت إلى حد كبير على تخفيض الطلب . ومنذ عام ١٩٨٥ ، كان هناك تحول نحو زيادة العرض ، مما كان مكتفياً ولا في البداية إلى مدى بعيد بتدفقات الموارد الخارجية ، ولكنه قد كفل بعد ذلك ، بشكل جزئي ، بتجدد نمو الانتاج المحلي . والاستثمار البشري وتخفيف حدة الفقر قد ظهرتا كموضوعتين رئيسيتين في التكيف الهيكلي ، وشمة جهد متزايد يجري تكريسه في الوقت الراهن لإدماج هذين الموضوعين مع سائر أهداف السياسة المتعلقة بالاقتضاد الكلي .

٤٤ - وبرامج التكيف الهيكلي (عند توجيهها أيضاً نحو الاحتياجات الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للبلدان التي تقوم بتنفيذها) وعند الاستمرار فيها قد أدت ، عموماً ، إلى نمو في الناتج يعادل نمو السكان أو يزيد عليه ، كما أنها قد أدت إلى حدوث زيادات كبيرة في تدفقات الموارد الخارجية . وكذلك قالت غالبية هذه البرامج إلى وقت حالات الهبوط السابقة في الانفاق المتعلق بالاستثمار البشري والخدمات الأساسية . ولكن سجل هذه البرامج ، فيما يتعلق بتخفيض التضخم ، وتقليل العجز التجاري والحد من إعداد من يعيشون في فقر مدقع ، يتسم بعدم الانتظام بدرجة أكبر بكثير ، وهو غير مرض حتى الآن ، كما ورد في "الدراسة المنظورة الطويلة الأجل" التي أجرتها البنك الدولي وكيفية حل هذه المشاكل وكفالة بلوغ الدفعات الجديدة للبرامج القطرية التابعة لافريقيا نمواً قابلاً للإدامة وتحسناً كبيراً في الأحوال البشرية يُعِدُّان أمراً بالغ الأهمية في التسعينيات ، مما يجري التركيز عليه في المجموعات الاستشارية الوطنية ومناقشات الموارد المستديرة والمحافل الأخرى من قبل الحكومات الافريقية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر مقدمي الموارد .

ثانيا - برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية
في إفريقيا في التسعينات

الف - تدبير

١ - إن من شأن إجراء استعراض وتقدير نهائين لتنفيذ برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ أن يتبع فرصة أخرى للمجتمع الدولي كيما يجدد التزامه بدعم الجهد الذي تبذلها إفريقيا لتحقيق النمو والتنمية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي ، المطردين والقابلين للإدامة . كما أنه أيضاً مناسباً لإعادة ترکيز اهتمام العالم على المماعب الاجتماعية - الاقتصادية التي ما فتئت تواجه البلدان الإفريقية . فالتنمية الإفريقية هي مسؤولية الإفرقةين في المقام الأول . ويتحقق المجتمع الدولي مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة مع إفريقيا ، ومن ثم يلتزم بتوفير الدعم الكامل والملموس للجهود التي تبذلها إفريقيا .

٢ - إن الظروف التي أدت إلى اعتماد برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا ما زالت على وجهتها اليوم كما كانت في عام ١٩٨٦ . وتشير عمليات التقييم التي أجرتها البلدان الإفريقية ذاتها أو أجراها الأمين العام للأمم المتحدة ، وكثير من المنظمات الأخرى ومراقبون مستقلون إلى حقيقة مؤداتها أن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لافريقيا ، قد ساءت عموماً بالفعل في غضون السنوات الخمس الماضية من فترة برنامج عمل الأمم المتحدة .

٣ - وتستدعي الحالة الاقتصادية الحرجية الحالية في إفريقيا تضامناً فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل بالتنسيق فيما بينها من أجل مواجهة المشكلة . ويجدد المجتمع الدولي جهوده من أجل مساعدة إفريقيا ، على نحو ما أعلن في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة ، وورد في قرار الجمعية العامة ٤٣/٣٧ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والذي ذكرت فيه الجمعية العامة في جملة أمور ، أن "الازمة الاقتصادية الإفريقية تشغل المجتمع الدولي ككل ، وأن برنامج العمل يشكل إطاراً هاماً للتعاون بين إفريقيا والمجتمع الدولي" ، وهو ما يحتاج إلى تجديد في التسعينات .

٤ - ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي والبلدان الأفريقية أن تجدد التزامها ببرنامج للتعاون في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للإدامة في أفريقيا في التسعينات . والبرنامج محدد وينصب بصورة جلية على أهداف ومقاصد يمكن تحقيقها في إطار زمني محدد .

٥ - وينبغي أن يكون من الأهداف المرغوبة تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي للناتج القومي الإجمالي ، لا يقل عن ٦ في المائة سنويًا خلال فترة البرنامج الجديد كيما تحقق القارة نموا اقتصادياً وتنمية منصفة مطربدين وقابلين للإدامة وكيما تزيد من الدخل وتستأصل شافة الفقر .

٦ - والأهداف ذات الأولوية للبرنامج الجديد هي تحول الاقتصادات الأفريقية ، وتكاملها وتنوعها ونموها بشكل متسرع ، بغية تعزيزها في إطار الاقتصاد العالمي ، والتقليل من هشاشتها ، في مواجهة الصدمات الخارجية وزيادة ديناميتها ، وصياغة عملية التنمية بطابع داخلي ، وتعزيز الاعتماد على الذات .

٧ - كما يولي البرنامج الجديد اهتماما خاصاً إلى التنمية البشرية ، وزيادة العمالة المنتجة ، وتشجيع التقدم السريع لتحقيق الأهداف الموجهة نحو الإنسان ، بحلول عام ٢٠٠٠ في مجالات متوسط العمر المتوقع ، ودمج المرأة في عملية التنمية ، ووفيات الطفل والأم ، والتغذية ، والصحة ، والمياه والمرافق الصحية ، والتعليم الأساسي ، والمأوى .

٨ - إن السلم شرط أساسي لا مندوحة عنه من أجل التنمية . وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إيجاد الفرض للحل السلمي للمنازعات ، ولتكثيف التعاون الدولي من أجل التنمية ، ولاسيما بالنسبة لافريقيا . وينبغي تشجيع المبادرات السلمية التي تقوم بها البلدان الأفريقية ، ومواصلة ذلك بغية إنهاء الحرب ، وعدم الاستقرار والمنازعات الداخلية مما يسهل إيجاد أفضل الظروف للتنمية . وينبغي للمجتمع الدولي ككل ، أن يسعى للتعاون في مجال الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وأن يقدم لها الدعم لإقرار السلم بسرعة ، وتطبيع حياة السكان الذين اقتلعوا من ديارهم ، ولفرق التعمير الاجتماعي - الاقتصادي على المعيد الوطني . ويمكن إعادة توجيه الموارد التي حررت من النفقات العسكرية في جميع البلدان ، إلى مجال النمو الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية .

٩ - ولتحقيق هذه الأهداف العريضة ، فمن الضروري أن يدخل المجتمع الدولي في اتفاق جديد أقوى مع إفريقيا ، مما يمكن أن يشكل بصورة جلية التزام راسخا من جانب المجتمع الدولي بدعم ومساعدة إفريقيا في جهودها لتنفيذ برنامج تنميتها بنجاح ، ولتقليل العقبات والعوائق الخارجية التي تعترض التحول الاجتماعي الاقتصادي المعجل لإفريقيا ، هذا إن لم يُقْرَن عليها بالكامل . ويعكس هذا البرنامج الجديد تحمل الالتزامات والمساءلة بصورة متبادلة في جزءين : ما تلتزم إفريقيا بالقيام به ، وما يلتزم المجتمع الدولي ذاته بالقيام به .

باء - البرنامج الدولي

١ - مسؤولية إفريقيا والتزامها

(أ) تحقيق النمو والتنمية المطردين والقابلين للإدامة

١٠ - تلتزم إفريقيا بتنفيذ سياسات من أجل تحويل هيكل اقتصاداتها من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد وقابل للإدامة . ومتواصل البلدان الأفريقية إجراء الاصلاحات الالزمة . كما ستتابع تحسين الإدارة الاقتصادية المحلية بما في ذلك تعبئة واستغلال الموارد المحلية بصورة فعالة .

(ب) تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي القليبي دون القليبي

١١ - تلتزم إفريقيا أن توافق بقوة سياسة تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي القليبي دون القليبي بشكل فعال ، ومن ثم فإنها تلتزم بإنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي ، والذي وقع معاهده قادة إفريقيون في ٣ حزيران / يونيو ١٩٩١ ، في أبوجا ، نيجيريا ، كما تلتزم بأن تؤدي منظماتها دون القليبي عملها بكفاءة ، وهي منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا ، واتحاد المغرب العربي ، ومؤتمر التنسيق الانتماي للم الجنوب الأفريقي . وترى إفريقيا أن التعاون والتكامل القليبي دون القليبي سيؤدي إلى حدوث تحول فعال لاقتصادياتها .

١٢ - وتلتزم إفريقيا بتعزيز التكامل القطاعي لاقتصاداتها وكفالة التنمية والاحتفاظ بشبكات يُعول عليها من الهياكل الأساسية الزراعية والمادية والصناعية والمؤسسية في القارة الأفريقية . وستركز إفريقيا جهودها على

تنفيذ برامج عقد الامم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا وعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية الصناعية من أجل افريقيا .

(ج) تكثيف عملية التحول الديمocrاطي

١٣ - تتمم افريقيا على المضي قدما في اضفاء الطابع الديمocrاطي على التنمية ، والتنفيذ الكامل للميثاق الافريقي لحقوق الشعوب والإنسان ، والميثاق الافريقي من أجل المشاركة الشعبية والتنمية والتحول ، وإعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة لعام ١٩٩٠ بشأن الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم . وافريقيا على قناعة بأنه لا يمكن تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد وقابل للإدامة إلا بمشاركة الشعب الكاملة في عملية التنمية ، وتحقيقا لهذه الغاية توافق التزامها بمتابعة تحقيق عملية التحول الديمocrاطي .

(د) تشجيع الاستثمار

١٤ - تلتزم افريقيا أيضا بتهيئة بيئة تجتذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية وال محلية ، وإتاحة الفرصة لها ، ويكون من شأنها أيضا تشجيع الادخار ، وإغراء رأس المال الهارب بالعوده وتعزيز المشاركة الكاملة من جانب القطاع الخاص ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، في عملية النمو والتنمية . ويشكل المزارعون ، وبصفة خاصة صغار المزارعين ، وتجار القطاع غير الرسمي والحرفيون ومنظمو المشاريع ، عناصر هامة في القاعدة الانتاجية لل الاقتصاد .

(هـ) البعد الإنساني

١٥ - تلتزم افريقيا بالمثل بتحسين حقوق الإنسان ومستويات المعيشة لشعبها ، بما في ذلك تقليل الفقر . كما تلتزم افريقيا بكفالة تساوي الفرص بالنسبة للمرأة على جميع المستويات وإيلاء اهتمام متزايد لاحتياجات الطفل .

١٦ - وتلتزم البلدان الافريقية بتكثيف جهودها من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة الذاتية ، ولاسيما في مجالات العلم والتكنولوجيا والتنظيم ، كما تلتزم باتخاذ تدابير لکبح نزوح الأدمة وعكس مسار ذلك .

(و) البيئة والتنمية

١٧ - وتلتزم افريقيا التزاماً كاملاً بتشجيع التنمية القابلة للإدامة على جميع مستويات النشاط الاجتماعي - الاقتصادي . وقد اتخذت افريقيا من خلال اتفاقية باماکو ، خطوة حاسمة لحظر استيراد النفايات السمية إلى افريقيا . وعلاوة على ذلك ما تزال خطة العمل لمكافحة التصحر إطاراً صالحًا للتعاون في مجال التصحر ، وأن المجتمع الدولي مطالب بالمساهمة بفعالية أكبر في تنفيذ الخطة . وينبغي أن يستمر برنامج المنظمات دون الاقليمية ذات الصلة في الحصول على الدعم الكامل من افريقيا والمجتمع الدولي . وتحرص افريقيا على المشاركة في المفاوضات الدولية بشأن التغير المناخي ، والتنوع الاحيائى ، والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، لمقرر عقده في ١٩٩٢ . وفي جميع هذه المفاوضات فإن افريقيا على قناعة تامة بضرورة معالجة مشاكل البيئة والتنمية بطريقة متكاملة ومتوازنة تأخذ تماماً في الاعتبار مبدأ "تفريم الطرف المسبب للتلوث" .

(ز) السكان والتنمية

١٨ - وتلتزم افريقيا بدمج العوامل السكانية على نحو مدروس ومنظم في عملية التنمية ، وذلك في جملة أمور ، من أجل احتواء القيود والضغط الهائلة التي يفرضها معدل النمو السكاني السريع على التنمية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ستواصل افريقيا بذل الجهد التي بدأت في إطار برنامج عمل كلّي متوجّر للسكان والتنمية القائمة على الاعتماد على الذات في افريقيا لعام ١٩٨٤ ، والذي يشكل في الوقت الراهن إطاراً افريقيا لاستنباط وتنفيذ سياسات سكانية وطنية ، في جميع النواحي المتراطبة ، بما في ذلك خفض وفيات الأم والطفل ، وإيجاد أحكام تتصل بتنظيم الأسرة وتعليم الانشى ، وتحقيق زيادات قابلة للإدامة ومطردة في نوعية الحياة ومستويات المعيشة بالنسبة لجميع السكان . وفي هذا الشأن ، يشار أيضاً إلى إعلان أمستردام لعام ١٩٨٩ .

(ح) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

١٩ - تلتزم افريقيا باتباع سياسات واستراتيجيات متصلة في قطاعي التنمية الزراعية والريفية بغية دمج الاقتصادات الريفية بصورة تامة في اقتصاداتها الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاعتماد على الذات في مجال الأغذية . وتلتزم افريقيا بتحسين السياسات الزراعية وتعزيز الإنتاجية الزراعية ، وتحسين آليات التوزيع ، ووضع برامج سوقية موضوعة ، وإيجاد نظم ائتمان ومرافق تخزين مناسبة . وستبذل جهود لتزويد منتجي الأغذية ولاسيما المرأة بالموارد اللازمة .

(ط) التعاون فيما بين بلدان الجنوب

- ٢٠ - إن افريقيا مصممة على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب لاقتناعها بأنه عنصر لا مندوحة عنه لنجاح برنامجها الجديد للتعاون الدولي .

(ي) دور المنظمات غير الحكومية

- ٢١ - يتطلب تركيز البرنامج الدولي على المشاركة الشعبية وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرة الذاتية زيادة دور المنظمات غير الحكومية (افريقيا وغير افريقيا) في مختلف المجالات بما في ذلك تشجيع الاعمال التجارية المحلية الصغيرة ، وخاصة في القطاع الريفي ، ومشاريع التنمية المجتمعية ، والتدريب ، وغيرها . وبينما ينبعي بصفة خاصة إشراك المنظمات الافريقية غير الحكومية ، دون أية عوائق إدارية ، في تعبئة الموارد المحلية واستغلالها بكفاءة .

٣ - مسؤولية المجتمع الدولي والتزامه

- ٢٢ - يلتزم المجتمع الدولي بمساعدة افريقيا في جهودها التي تبذلها من أجل تحقيق النمو المعجل والتنمية التي تركز على الإنسان ، على أساس مطرد وقابل للإدامة . وهذا الدعم يغطي المجالات التي تتناولها فيما يلي .

(١) حل مشكلة ديون افريقيا

- ٢٣ - يشكل عبء ديون افريقيا اختناقًا حرجة يعوق مجرى الانتعاش والتنمية في تلك القارة . وبالتالي ، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في معالجة مشاكل ديون افريقيا الخارجية التي تشكل تهديدا خطيرا لانتعاش القارة وإمكانات تنميتها الطويلة الأجل . وعلى الرغم من تنفيذ مبادرات دولية عدّة ، لم تتحسن الحالة تحسنا ملمسا . فقد تجاوزت ديون افريقيا الخارجية ٣٧٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ ، حيث بلغت نسبة الدين الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات ما يربو على ٩٠ في المائة و ٢٣٤ في المائة على التوالي . وتمثل خدمة تلك الديون ما يربو على ٣٠ في المائة من صادرات القارة .

- ٢٤ - وتتطلب هذه الحالة اتخاذ تدابير مبتكرة وجسورة لحل مشاكل ديون افريقيا ، كما تتطلب تكثيف جهود جميع المعنيين في إطار استراتيجية الديون

الدولية الناشئة . لذلك فإن المجتمع الدولي ، تأييدا منه لجهود الإصلاح الاقتصادي الأفريقي ، يتعهد بالسعى نحو إيجاد حلول دائمة لازمة الديون الأفريقية .

٢٥ - وفي مؤتمر قمة لندن الذي عقد في تموز/ يوليه ١٩٩١ ، اتفقت بلدان المجموعة السبعة على أن أفريقيا تستحق اهتماما خاصا . وبالتحديد ، تم التوصل إلى اتفاق على ضرورة أن تذهب التدابير الإضافية للتخفيف من وطأة الديون إلى ما هو أبعد بكثير من التخفيف الممنوح وفقا لشروط تورنتو . وقد دعا المؤتمر نادي باريس إلى تنفيذ التدابير فورا .

٢٦ - واعترافا بضخامة مشكلة ديون أفريقيا ، تشمل التدابير التي يتواхها هذا البرنامج الجديد ما يلي :

- (١) القيام بإلغاء أو تخفيف آخر لديون المساعدة الإنمائية الرسمية وخدمة الدين ؛
- (ب) القيام بإلغاء أو تخفيف آخر لغير ذلك من الديون الثنائية الرسمية أو خدمة الدين ؛
- (ج) تشجيع شبكات الديون التجارية الخاصة واستخدام أساليب مبتكرة مثل عمليات مبادلات الديون بالأصول الرأسمالية ، واستخدام الديون في إقامة مشاريع تصديرية مشتركة ، وعمليات إعادة شراء الديون وإسقاط الديون مقابل مشاريع لحماية البيئة وإسقاط الديون مقابل تخفيف وطأة الفقر عن طريق الاستفادة بصورة أكبر من المرافق الموجودة والمرافق الجديدة المتفق عليها ؛
- (د) النظر بجدية في تخفيف عبء الديون التي على أفريقيا للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، والتي تبلغ الآن حوالي ٤٠ في المائة من التزامات خدمة الدين التي تتحملها القارة ، وذلك عن طريق المساعدة المقدمة من البلدان المانحة ؛
- (هـ) التنفيذ المبكر لزيادة حصص صندوق النقد الدولي بموجب الاستعراض العام التاسع والتعديل الثالث المتصل به لمواد الاتفاق ؛

(و) أن تأخذ التدابير الإضافية في الحسبان ضرورة أن تستفيد افريقيا من التدفقات المالية الجديدة ، لاسيما المساعدة الإنمائية الرسمية .

- ٢٧ - وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي النظر بجدية في الاقتراح الداعي إلى تنظيم مؤتمر دولي معنوي بديون افريقيا الخارجية .

(ب) تدفقات الموارد

- ٢٨ - يتمثل أحد العناصر الخامسة للدعم المقدم من المجتمع الدولي في توفير تدفقات كافية من الموارد إلى افريقيا . وتلزم هذه الموارد للمساهمة في تحقيق نمو حقيقي مطرد في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . ولكن تحقق البلدان الافريقية خلال التسعينات متوسط معدل نمو سنوي للناتج القومي الحقيقي لا يقل عن ٦ في المائة ، قدر الأمين العام للأمم المتحدة أنه يتلزم توفر مبلغ ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية في عام ١٩٩٥ ، وبعدها سيلزم أن تنمو المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الحقيقية بنسبة ٤ في المائة في المتوسط في السنة . ويتعهد المجتمع الدولي بمتابعة جهوده من أجل توفير تدفقات إضافية من الموارد لافريقيا تكمل الجهود والموارد المالية المحلية ، معأخذ هذه الأهداف في الاعتبار . ويؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بالعمل من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة المقبولة المتمثلة في تكريis ٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، فضلاً عن الأهداف المتفق عليها المقررة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى باقل البلدان نموا .

- ٢٩ - وسينشئ المجتمع الدولي تدابير ، كما سيتكر برامج لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الافريقية ، وسيدعم التغيرات في السياسات العامة التي تجريها البلدان الافريقية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي .

(ج) السلم الأساسية

- ٣٠ - يمثل التنويع حل استراتيجياً قصير الأجل وطويل الأجل للمشكلة الحادة للسلع الأساسية في افريقيا ، وهي التي عرقلت انتعاشها الاقتصادي وتنميتها . وللدعم الجهد الرامية إلى تنويع الصادرات من السلع الأساسية وزيادة الحصائل ، دعماً فعالاً يلتزم المجتمع الدولي ، ولسيما الشركاء التجاريين الرئيسيون ، بمنع امكانية محسنة لوصول صادرات افريقيا إلى الأسواق ، عن

طريق تخفيف كبير في الحاجة التجارية أو إزالتها . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل عقد جولة أوروبوغرافى مبكراً بصورة متوازنة وناجحة . ويلتزم المجتمع الدولي بأن يمكّن الاختلالات القائمة في أسواق السلع الأساسية .

٢١ - وفي الأجل القصير ، يسلم المجتمع الدولي بأهمية التمويل التعويضي عن طريق نظم مثل مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، ونظام تثبيت حصائر الصادرات "ستابكش" ومرفق المعادن "سيسميسن" وبرنامج التمويل التعويضي السويسري ، وسيقوم ، حسب الاقتضاء ، بدراسة سبل تحسين نطاق وعمليات هذه النظم . ويتبين في تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون دولي بين منتجي ومستهلكي السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالتنمية لافريقيا ، وذلك بفية زيادة حصائر صادرات افريقيا من هذه السلع الأساسية عن طريق التجهيز والمساعدة التقنية .

(د) دعم تنمية الاقتصادات الافريقية

٢٢ - ويوفر تنمية الاقتصادات الافريقية منفذًا كبيرًا للخلاص من الاعتماد على صادرات السلع الأساسية وما يتصل بها من مشاكل ، كما يسهم في إيجاد اقتصادات أكثر ديناميكية وقدرة على استعادة حيويتها . ولئن كان هذا التنوع هو بالدرجة الأولى مسؤولية البلدان الافريقية ، فإن المجتمع الدولي يدرك أنه سيلزم توفير موارد إضافية لدعم برامج التنمية الافريقية ، بما في ذلك تطوير خدمات أساسية ودعمية محددة وتطوير شبكات المعلومات وما يتصل بها من خدمات لبرامج ومشاريع التنمية .

٢٣ - ويحيط المجتمع الدولي علمًا بالاقتراح القائل بإنشاء صندوق افريقي للتنمية ليكون بمثابة مركز تنسيق لتعبئة المساعدة التقنية الضرورية وتوفير تمويل إضافي لتطوير وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية .

٢٤ - ويتبين للأمين العام أن يقتصر على وجه السرعة بدراسة عن الحاجة إلى إنشاء صندوق تنمية للسلع الأساسية الافريقية وجدو إنشائه وذلك كي تقدم إلى الجمعية العامة في سنة ١٩٩٣ مشفوعة بتعليقات ولاحظات الدول الأعضاء . وسوف يواصل المجتمع الدولي مساندة جهود افريقيا .

(ه) التجارة

٣٥ - من أجل دعم جهود تنمية الاقتادات الأفريقية بشكل فعال وتعزيز حمايتها مادراتها ، يلتزم المجتمع الدولي بتخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على الصادرات الأفريقية ، ولا سيما المنتجات المجهزة وشبه المجهزة والمصنوعة ، تخفيفاً كبيراً أو إزالتها كلية ، وكفالة الاستمرار في الترتيبات التفضيلية التي تتمتع بها الصادرات الأفريقية . وتحقيقاً لهذا الغرض ، ينبغي أن يكفل المجتمع الدولي ختاماً مبكراً ، متوازناً وناجحاً لجولة أوروجواي .

(و) دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي : البيئة والعلم والتكنولوجيا

٣٦ - يعتزم المجتمع الدولي دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي ، وتعزيز أداء المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية القائمة ، وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة .

٣٧ - كما سيقدم دعم من أجل وقف التدهور البيئي وتعزيز الطاقات العلمية والتكنولوجية للبلدان الأفريقية .

(ز) دور منظومة الأمم المتحدة

٣٨ - ينبغي أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تنفيذ البرنامج الدولي . فانياً وقبل كل شيء ، ينبغي أن تبتكر مختلف المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، كل في مجالها وقطاعها ، ببرامج محددة لأفريقيا تتسبق مع عناصر البرنامج ، وأن تكون ما يكفي من الموارد لتنفيذها . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبرامج التي لا غنى عنها لتعزيز التكامل الاقتصادي للمنطقة الأفريقية ، مثل البرامج المتعلقة بعقد التنمية الصناعية الثانية لأفريقيا ، وعقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في أفريقيا ، فضلاً عن البرامج الأخرى ذات الصلة المقدمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية .

٣٩ - كما ينبغي أن تسهم منظومة الأمم المتحدة في كفالة متابعة ورصد تنفيذ البرنامج الدولي على نحو كفاءة . وعلى وجه التحديد ، سيكون للتقدير المستمر لآداء أفريقيا في المجالات المجملة في البرنامج أثر كبير في المحافظة على الزخم داخل أفريقيا وخارجها ، وأخيراً لتجديد الالتزامات بالأهداف والغايات المتفق عليها .

(ح) دور المنظمات غير الحكومية غير الافريقية

٤٠ - ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية غير الافريقية بجميع الوسائل للمساعدة في صياغة وتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية في إطار البرنامج الدولي . كما ينبغي لها أن تساعد في تعزيز المنظمات غير الحكومية على المعايير الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في إفريقيا .

جيم - آلية المتابعة والرصد والتقييم

٤١ - سيتطلب متابعة تنفيذ البرنامج الجديد ورصده وتقييمه المشاركة الكاملة من جانب الحكومات ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

٤٢ - وتحقيقاً لهذه الغاية ، اعتمدت الترتيبات التالية لتقييم وتقدير وردم برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية في إفريقيا في التسعينات :

(أ) ستقوم الجمعية العامة في سنة ١٩٩٣ بالنظر بشكل تمهيدي في تنفيذ البرنامج ؛

(ب) سيكرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٥ جزءاً من شقه الرفيع المستوى للنظر في تنفيذ البرنامج ؛

(ج) ستقوم الجمعية العامة في سنة ١٩٩٦ باستعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج ؛

(د) سيكرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٨ جزءاً من شقه الرفيع المستوى لتنفيذ البرنامج ؛

(هـ) ستجري الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٠ استعراضاً نهائياً وتقييماً لتنفيذ البرنامج .

٤٣ - بالنسبة لاستعراض منتصف المدة في سنة ١٩٩٦ والاستعراض النهائي سنة ٢٠٠٠ ، ستتخذ الجمعية العامة التدابير الضرورية ، بما في ذلك ، إذا اقتضى الأمر ، إنشاء لجنة مخصصة لإعداد هذين الاستعراضين .

٤٤ - سيقوم الأمين العام ، بعد أن يأخذ في الاعتبار ، المدخلات ذات الصلة من الأجهزة والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بوضع تقييم تحليل لتنفيذ البرنامج الجديد وتقديم توصيات محددة بشأنه إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي وفقا للترتيبات المبينة في الفقرة ٤٢ .

٤٥ - كما سيقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي تقدير وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ البرنامج الجديد .

٤٦ - سيكفل الأمين العام توفير الدعم المناسب والكافى لعملية المتابعة ، بما في ذلك موافلة أنشطة الإعلام الفعالة وتعبئة الجهود الرامية إلى تعميق الوعي الدولى بالأزمة الاقتصادية فى إفريقيا .

٤٧ - يتبين تشجيع المبادرات المستمرة الرامية إلى مساعدة إفريقيا فى جهودها الإنمائبة . وفي هذا الصدد ، يتبين للجماعات الاستشارية مثل التحالف العالمي لمناصرة إفريقيا أن تساعده في حشد الدعم الدولى لتنفيذ البرنامج الجديد . ولعل التحالف العالمي لمناصرة إفريقيا أن يدعى لحضور جلسات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي المكرسة للبرنامج الجديد الخاص بإفريقيا .
